

نحو نظام اقتصادي أعدل في القرن الواحد والعشرين

كمال توفيق محمد الحطاب

مقدمة:

تعاني البشرية في الوقت الحاضر من عدد لا حصر له من الأزمات والمشكلات الاقتصادية المعقدة التي تحتاح الحياة الاقتصادية في كافة جوانبها وقطاعاتها.

ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ظلم الإنسان وأنانيته وتجاوزته حده، وكفره النعمة، وطغيانه وتعديه على النواميس الكونية والقوانين الفطرية وقد تمثل هذا الظلم في أوضح صورته وأشكاله من خلال تطبيق الأنظمة الاقتصادية الوضعية، الرأسمالية والاشتراكية، أو الخلط بينهما.

ويظهر ذلك بشكل خاص بالنظر إلى الآثار الخطيرة التي تركها تطبيق هذين النظامين في معظم دول العالم على البيئة والإنسان، وكافة أشكال الحياة على هذا الكوكب.

إن الحروب والدمار والأمراض المستعصية والتصحُّر وإحراق الغابات وتلوث البيئة وازدياد عدد الجائعين وعدد المترفين، وفجوة الأوزون ... إلخ هي أمثلة بسيطة جدا لهذه الآثار، وهي شواهد حية لمدى الظلم الحاصل بسبب هذين النظامين.

إن تطبيق هذين النظامين أثبت فشلهما في حل المشاكل والأزمات، بل أثبت أنهما السبب في كثير من المشكلات المستعصية. وفي ضوء هذه الحقيقة الكثير من الاقتصاديين يتطلعون نحو نظام اقتصادي ثالث^(١)، يمتاز بالعدالة، ويخلص العالم مما يعانيه من مشاكل وأزمات، ويوقف التدهور والانحدار الذي تسير إليه البشرية.

إن النظام الوحيد الذي يمكن أن يقوم بمهمة الإنقاذ للبشرية، ويصلح ما أفسدته الرأسمالية والاشتراكية، هو النظام الاقتصادي الإسلامي المستمد من المنهج الرباني الذي وضعه الله - عز وجل - للبشرية جمعاء لإنقاذها من ظلمات الضلال والتخلف إلى نور الهداية والتقدم والعدل وذلك من خلال ما يمتاز به من خصائص ربانية وضوابط أخلاقية إضافة إلى السياسات الوقائية والعلاجية. ومن أجل توضيح هذه الحقيقة وإثباتها اقتضى البحث أن يكون في ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول: الرأسمالية وعوامل فشلها.

المبحث الثاني: الاشتراكية وعوامل سقوطها.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي العادل.

المبحث الأول: الرأسمالية وعوامل فشلها:

مرت الرأسمالية خلال نشأتها بعدة مراحل، كانت المرحلة الأولى هي الرأسمالية التجارية في القرنين السادس والسابع عشر الميلادي عندما كانت الغلبة للتجار، وذلك في أعقاب انهيار النظام الإقطاعي وتكوّن المدن وظهور الكشوف الجغرافية، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الرأسمالية الصناعية والتي ظهرت في القرن الثامن عشر في أعقاب الثورة الصناعية، وظهور فئة الرأسماليين الصناعيين، وقد نجم عن الرأسمالية الصناعية أزمات خطيرة ومشاكل لاحصر لها، كان من أبرزها أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م والتي أعقبها انقلاب في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وكان ذلك بداية المرحلة الثالثة من الرأسمالية وهي ما يمكن تسميته بالرأسمالية الحديثة^(١).

وقد حققت الرأسمالية في مراحلها الثلاثة مكاسب كبيرة على الصعيد المادي، أما على الصعيد الإنساني فقد فشلت فشلا ذريعا في تحقيق السعادة أو الطمأنينة للناس، ومن أجل اثبات هذه الحقيقة سوف يناقش البحث جوانب الخلل والقصور والتشغل في الأسس التي قامت عليها الرأسمالية، ومن ثم الآثار الوخيمة التي تركها تطبيق الرأسمالية على البشرية، وذلك في الفرعين التاليين:-

الأول: أسس الرأسمالية، الثاني: آثار الرأسمالية الظالمة:-

الفرع الأول: أسس الرأسمالية:

يمكن تعريف النظام الرأسمالي بأنه ذلك النظام الذي يتميز بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج دون أي قيود عليها، والذي يمارس

فيه الأفراد النشاط الاقتصادي الحر دون أي تدخل من جانب السلطات العامة، والربح هو الحافز^(٣). ويعرفه ماركس بأنه نظام يجعل قوة العمل سلعة ككل السلع تباع وتشتري في السوق والشرط التاريخي لذلك هو تجميع وسائل الإنتاج في أيدي قليلة واضطرار من لا يملكون هذه الوسائل إلى بيع قوة عملهم لمالكيها. وفي تعريف ثالث يعتبر النظام الاقتصادي رأسماليا عندما يسعى كل فرد لتحقيق أرباحه في ظل منافسة حرة وحرية اقتصادية كاملة^(٤).

أما أسس الرأسمالية فسوف نعرض منها لأربعة أسس هي:-

أولاً:- المنفعة الذاتية هي الدافع إلى العمل والإنتاج:-

وقد ثبت للجميع بعد تطبيق النظام الرأسمالي أن من يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط، لا تحقق على أيديهم مصالح الجماعة أو المجتمع، وإنما يبالغون في زيادة هذه المكاسب والمنافع الذاتية، ولو كان ذلك على حساب المجتمع والبيئة والموارد، ولذلك وجدت أمثلة عديدة تؤكد هذه الحقيقة فأصحاب المصانع الذين لو تروا الأنهار لم يهتمهم سوى زيادة أرباحهم؛ وكذلك منتجو السلع الضارة والسُّموم الكيماوية، والمتاجرون بالأغذية الفاسدة والممارسون للأنشطة المحرمة شرعا وقانونا لم يفكروا في غير المكاسب التي يحققونها، وبعد ذلك ليحدث ما يحدث، وقد اعترف آدم سميث بهذه الحقيقة بقوله: "قلما يجمع التجار وأهل الحرف والصناعات، مجلس من المجالس، إلا انتهى بمؤامرة منهم على مصلحة الجمهور، أو قرار لرفع أسعار البضائع"^(٥).

ثانيا: الحرية الاقتصادية المطلقة:

قام الاقتصاد الرأسمالي على مبدأ الحرية الفردية المطلقة في ممارسة النشاط الاقتصادي، حرية في اختيار نوع العمل، وفي زيادة الإنتاج أو إنقاظه وفي رفع السعر أو خفضه، حرية تامة في استخدام أي عدد من العمال، وفق أية ضوابط أو شروط.

إن هذه الحرية ألحقت أضرارا كبيرة بالعمال في بداية الأمر، عندما اضطروا للعمل ساعات طويلة مرهقة بأجور الكفاف، أخذ الناس يعملون كالدواب ويبتون في بيوت ضيقة غير صحية، فتدهورت صحتهم وانحطت عقلياتهم واضمحلت أخلاقهم وزالت المواساة والمودة. وثقل الأولاد على الآباء والنساء على الرجال، وما بقيت ناحية سليمة في المجتمع.

ومع ازدياد تدخل الدولة واستجابة لضغط النقابات تحسنت أوضاع العمال المادية والصحية، أما أوضاعهم النفسية والروحية فظلّت في تدهور مستمر، بسبب عدم وجود الوازع الإيماني أثناء العمل.

ومن جهة أخرى نتج عن الحرية الاقتصادية ازدياد معدلات البطالة والارتفاع المستمر في الأسعار والتضخم وغيرها من المشكلات الاقتصادية التي لا زالت تعاني منها كافة المجتمعات الرأسمالية^(٦).

ثالثاً: منافسة تؤدي إلى التوازن والاعتدال وتحد من الأثرة والحشع:
تغني الرُسمانيون بوجه المنافسة الكاملة وادعوا بأنها تؤدي
إلى الأجر العادل و إلى التخصيص الأمثل للموارد، وقد ثبت للجميع
خطأ هذا الاعتقاد لأن المنافسة الكاملة حالة افتراضية يستحيل
تحققها في أرض الواقع.

إن المنافسة تكون إيجابية عندما تكون بين قوى متكافئة، أما
عندما تكون بين الرُسماليين والعمال فلن يتضرر سوى العمال،
وعندما تكون بين الشركات الكبيرة والصغيرة فسوف تضرر
الشركات الصغيرة وهكذا. ومن جهة أخرى فإن المنافسة لاتفيد
المستهلك الذي لا يملك نقوداً كافية لكي يختار، كما أن اختياره
محدود بعدد السلع الموجودة في السوق وأنواعها لا بما يرغب
المستهلك في الحقيقة^(٧).

كما ادعى الرُسماليون أن المنافسة تؤدي إلى آلية السوق
وميكانيكية السعر، وآلية السوق معناها ترك قوى العرض والطلب
تتفاعل بحرية في الأسواق، وكذلك ميكانيكية السعر بأن تحدد
التغيرات في السعر ارتفاعاً وانخفاضاً الكميات المطلوبة والكميات
المعرضة في السوق. إن هذه الآلية والميكانيكية لها عيوبها
ومساوئها، ومن ذلك:- أن هذه الآلية تؤدي إلى انحراف الإنتاج
نحو السلع الكمالية تلبية لطلب الأغنياء المدعوم بالقوة الشرائية،
والذي يحقق أرباحاً أكبر، وبالتالي فلن يستطيع الفقراء الحصول على
السلع الضرورية لاشباع حاجاتهم الأساسية، كما تؤدي هذه الآلية

إلى سوء تخصيص الموارد عندما يتركز الإنتاج على بعض الموارد التي تحقق أرباحا كبيرة كالبترول أو الأخشاب، مما يؤدي إلى استخدام هذه الموارد فوق طاقتها، مما يسرع في نضوبها وفنائها.

رابعا: إضافة إلى ما تقدم هناك الملكية الفردية، وعدم تدخل الدولة وحافز الربح، وغيرها من الأسس التي تؤدي إلى نفس الآثار السلبية السابقة وأكثر منها، واختصارا للموضوع فإننا نتقل إلى الآثار مباشرة:-

الفرع الثاني: آثار الرأسمالية الظالمة:

إن الحرية التي جاءت بها الرأسمالية هي أشبه بنظام المرور في مدينة ليس فيها قواعد مرورية^(٨)، ماذا يمكن أن يحدث؟ إن كل أنواع الفوضى يمكن أن تحدث في هذه المدينة. وإن الآثار انفضيعة لا يمكن تصورها، فالقوة هنا هي الفيصل، فالسيارات الكبيرة سوف تبعد السيارات الصغيرة من طريقها، وهذه سوف تبعد الدراجات من طريقها، والدراجات سوف تعتدي على المشاة، وهكذا.. فالحرية الاقتصادية المطلقة تؤدي إلى فوضى وظلم وآثار بالغة الخطورة، وفيما يلي بعض هذه الآثار التي تركها تطبيق الرأسمالية في العالم في الوقت الحاضر:

١- الاحتكار:- بغية تحقيق الأرباح الطائلة قام الرأسماليون بأكثر الإجراءات عبثية ووحشية في تاريخ البشرية. عندما قاموا بإحراق جبال من القمح، واتلاف بحيرات من الحليب والزبدة. متسببين في حدوث المجاعات في مناطق مختلفة من العالم. كل ذلك من أجل

زيادة الطلب ورفع الأسعار، ولا تزال الولايات المتحدة وغيرها من الدول تمارس هذه السياسات، عندما تحجب آلاف الهكتارات من الأراضي المخصصة لزراعة القمح من الإنتاج من أجل رفع سعر القمح.. الخ^(٩).

٢- - أعمال: يتوسط بين منتجي البضائع ومستهلكيها مئات من الناس، يتبايعونها عن طريق الهاتف أو الفاكس ويرفعون أسعارها بما يضيفونه من أرباح لأنفسهم يحصلون عليها وهم جالسون.

٣- - إنتاج السلع الضارة وتزيينها وإغراء الناس بها عن طريق الدعايات المضلّة واستخدام جيش من مندوبي المبيعات وأخصائي التسويق في الترويج لهذه السلع وإقناع المستهلكين بها.

٤- - اعتبار الإقراض الربوي هو الصورة الوحيدة للنظام المالي العالمي، فأصبح جامع المال يتحكم في كل شيء وهو جالس، أما أصحاب المواهب والتجار فهم تحت رحمة المرابي، حتى أن الحكومات وقعت تحت رحمة المرابين^(١٠).

٥- - انتشار أخلاق الأنانية وعدم التراحم والاحتيايل والاستغلال واغتنام الفرص.

٦- - البطالة والكساد: إن سعي الرأسمالي المستمر لتعظيم أرباحه يدفعه إلى تخفيض التكاليف بالاستغناء عن عدد من العمال، وإن زيادة معدل البطالة يؤدي إلى نقص الطلب الكلي مما يؤدي إلى الكساد.

٧- أسلحة الدمار: سعيًا لتعظيم أرباح الرأسماليين وجدت تجارة أسلحة الدمار الشامل، حيث ينفق العالم قريباً من ألف مليار دولار على التسلّح، في الوقت الذي يعاني فيه أكثر من خمس مائة مليون إنسان من مشكلة الجوع^(١١).

٨- التلوّث: يعاني عالم اليوم من مشاكل التلوّث في المياه وفي الهواء وحتى اليابسة، ومن أخطر أشكال التلوّث، ما ينجم عن النشاط الإشعاعي حيث يوجد في العالم اليوم، (٣٥٠) محطة للطاقة النووية^(١٢)، كل واحدة منها يمكن أن تكون "تشيرنوبل" وإن النفايات السامة التي تنجم عن هذه المحطات هي أيضاً مصدر قلق العالم "وربما يلي مشكلة النشاط الإشعاعي أو يضاهاها مشكلة طبقة الأوزون والتي تتسع فجوتها يوماً بعد يوم، ومن المعلوم أن الإشعاعات الضارة تنفذ من خلال هذه الفجوة.

٩- استنزاف الموارد: بسبب الاستخدام الجائر لكثير من الموارد، مما يهدد بنضوبها، وهذا ما يحدث للغابات والتربة والمياه وكثير من المواد الأولية. إضافة إلى بعض أصناف الحيوانات والطيور.

١٠- الأمراض: إن الذين يموتون بسبب الأمراض التي أفرزتها الحضارة يعادل ثلث الذين يموتون بصورة طبيعية. إن الحضارة المادية تتحمل المسؤولية الكاملة عن شفاء الإنسان، إن ما أنتجته هذه الحضارة من أمراض جديدة نفسية وعضوية وميكروبية هي أشد

خطرا على الإنسان من الكوليرا والجذري وغيرها من الأمراض التي
أمكن القضاء عليها بفضل التقدم الطبي^(١٣).

١١- امتهان المرأة: بغية تعظيم الأرباح وتسويق أكبر كمية من
السلع والخدمات، تمّ اللجوء إلى أساليب وضيعة في الدعاية
والإعلان وذلك باستخدام المرأة للإثارة الجنسية عند عرض كل
سلعة يراد الترويج لها، وبذلك قتلوا الطهر والعفاف في المرأة، وقبل
ذلك قتلوا فيها وظيفة الأمومة، حتى صار الطفل عملة نادرة في
المجتمعات الرأسمالية، وصارت هذه المجتمعات تخشى الانقراض
نتيجة تناقض معدل النمو السكاني، وزيادة ضحايا الإيدز،
والمخدرات، والانتحار والإجرام، والإفلاس،... الخ.

وهكذا يظهر بوضوح مدى الظلم الذي تعاني منه البشرية
بسبب الرأسمالية العلمانية ومبادئها الظالمة، وقد اعترف بهذه
الحقيقة كثير من الاقتصاديين الغربيين والشرقيين، ولعل مهاجمة
الاشتراكيين للرأسمالية هو من هذا المنطلق أساسا، فقد كانت
الرأسمالية الظالمة هي السبب في ظهور الاشتراكية الظالمة.

إن مشكلة التضخم والكساد والبطالة وازدياد حدة التفاوت
بين الدول الغنية والفقيرة، ومشكلة الغذاء والطاقة.. إلخ هي أمثلة
قوية على فشل الرأسمالية.

يقول الاقتصادى الأمريكى هلبرونر: "هناك أكثر من دليل
على أن الرأسمالية اليوم في مرحلة شد وجذب عالمية - وتعير الأزمة
هو الأكثر استخداما - وهذه الأزمة تظهر نفسها في كل أمة رأسمالية

على شكل ارتفاع في معدلات البطالة، ركود في النمو، تضخم متزايد، عدم استقرار مالي وأعراض من القلق وعدم الراحة بين الشباب... ومهما كانت الأسباب فإن الأمراض عميقة الجذور ويبدو أنها تحتاج كل البلدان الرأسمالية، ومن غير المحتمل أن تكون هذه هي انتفاضة الموت الأخيرة التي تحدث عنها ماركس، لا لشيء إلا أن الاشتراكية الحديثة هي بذاتها في نفس الوضع...^(١٤).

ويقول جورج جيلدر - وهو أيضا اقتصادي أمريكي - "إن الحلقة المعلقة وأزمة الموارد والتهديد الحراري والخطر النووي والتكنولوجيا (الكثبية) وازدياد عدد السكان وعامل الجوع وما إلى ذلك.. كل هذه الظروف تعتبر سلطة على الرأسمالية، ولتغلب عليها لا بد أن يكون هناك إيمان..."^(١٥).

إن هذه الأقوال وغيرها كثير، تؤكد فشل الرأسمالية وعمق أزماتها، فهل هناك بديل؟ وهل أصلحت الاشتراكية ما أفسدته الرأسمالية؟ هذا هو موضوع المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الاشتراكية وعوامل سقوطها:

قبل سنوات قليلة، كان دعاة الاشتراكية لا يترددون في تقديم الحجج والبراهين لكي يثبتوا صلاحية النظام الاشتراكي، ويحلمون بالمجتمع الشيوعي، وتقليل ساعات العمل، وإشباع جميع الحاجات، .. إلخ.

أما اليوم، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه واستقلال الجمهوريات التي كانت تابعة له، فإنهم لا يستطيعون إنكار فشل

الاشتراكية وسقوطها بل إنهم يعترفون بأخطائهم، ويحاولون طمس كل الذكريات السوداء التي تركها قادة الاشتراكية^(١٦)، فما هو الرئيس الأخير للاتحاد السوفيتي جورباتشوف، يعترف بفشل الاشتراكية ويدعو إلى الإصلاح من خلال كتابه "البيروسكرويك"، وما هو الرئيس الحالي الروسي "يلتسين" يلهث في السعي وراء الغرب واقتصاد السوق.

وفيما يلي نتعرف على الاشتراكية وأسسها وآثارها الظالمة، وذلك في الفرعين التاليين، الأول: أسس الاشتراكية، الثاني: آثار الاشتراكية الظالمة.

الفرع الأول: أسس الاشتراكية:

قبل التعرف على هذه الأسس ينبغي تعريف الاشتراكية والتعرف على أنواعها. إن المعنى الدقيق لكلمة^(١٧) الاشتراكية هو النظام الذي يتميز بتملك الدولة للأموال (ملكية جماعية) خاصة أموال الإنتاج كالأراضي والآلات والمصانع والاشتراكية نوعان:

١- الاشتراكية الخيالية: ويرجعها البعض إلى أفلاطون في كتابه "الجمهورية" وتقوم على التصورات والعاطفة والخيال، بأن يحلم الناس بمجتمع خيالي، تكون الأموال فيه للجميع، ولذلك فقد وجدت الاشتراكية الخيالية في كل العصور.

٢- الاشتراكية العلمية (الماركسية): وسميت كذلك لأنها تقوم على منطق وتحليل ودراسة، وتبنى على أسس فلسفية مستمدة من نظرية التطور الديالكتيكي للفيلسوف الألماني هيغل، والتي درسها

ماركس واستنتج أمرين: الأول هو التفسير المادي للتاريخ ومضمون هذا التفسير أن العامل الاقتصادي المادي هو الذي يشكل كافة العوامل الأخرى، فظروف الإنتاج وعلاقات التبادل هي التي تشكل النظام الاجتماعي والسياسي والفكري. الثاني: كل نظام اجتماعي يحمل في طياته عوامل زواله، فالنظام الرأسمالي لا بد أن يولد قوى متناقضة تعمل داخله ويؤدي تناقضها إلى انقضاء عليه في النهاية.

أما الأسس الفكرية للاشتراكية فهي كما يلي:

أولاً: محو الطبقة وإلغاء الملكية الخاصة: فالتناقض الطبقي بين المالكين والمعدمين سببه الملكية الخاصة، ولذلك لا بد من إلغائها من أجل إلغاء الطبقة^(١٨)، كما أن الملكية الخاصة هي أساس جميع الشرور (خاصة ملكية أدوات الإنتاج كالأرض والآلة) فالفرد بعد تملكه هذه الأدوات، يقوم باكتناز الثروة ثم يستأجر غيره من البشر ويستعبدهم، ولذلك لا بد من انقضاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج^(١٩)، واستبدالها بالملكية الجماعية ثم تحقيق قاعدة المساواة بين الأفراد بعد إلغاء الطبقة، وإمعاناً في إلغاء الملكية الخاصة تلغى كل الفرص الخاصة كالإرث والهبة وغيرها.

٢- تأمين مصادر الثروة ووسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد وإخضاع الاقتصاد للتخطيط، كمية الإنتاج ونوع السلع، وعدد العمال، وحتى الأسعار.. ويكون التوزيع لإشباع الحاجات وفقاً للمبدأ المعروف "من كل حسب طاقته ولكن حسب عمله"^(٢٠).

٣- الصراع بين الطبقات هو الوسيلة الوحيدة لتطبيق الاشتراكية، وهو وسيلة "البروليتاريا" للاستيلاء على الحكم، وتشكيل حكومة دكتاتورية قادرة على تحقيق الرسالة التاريخية للمجتمع الاشتراكي والقضاء على الخصائص الروحية والفكرية والاجتماعية للرأسمالية^(٢١).

٤- إنكار الدين والقيم والأخلاق واعتبارها وسائل لخداع الشعوب.

وبمناقشة سريعة لهذه الأسس فإننا نتيين مايلي:-

١- أن انفصالها عن العقيدة يفقدها الحراسة الداخلية أو الوازع الذاتي الذي يدفع الأفراد إلى حسن التطبيق مما يؤدي إلى القلق والاضطراب ومن ثم ضعف وردائة الإنتاج.

٢- أن مصادمة الفطرة والغرائز البشرية التي تقضي بالملكية الخاصة والحرية الاقتصادية، فيه قتل للطموح والدوافع الذاتية مما يؤدي إلى التواكل وعدم المبالاة، وردائة الإنتاج والقضاء على روح الابتكار إضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات في انجاز المعاملات والخدمات.

٣- ينجم عن نظام الخطة المركزية ظلم في تحديد الأسعار وبالتالي سوء تخصيص للموارد نتيجة ارتفاع التكاليف وتراكم الخسائر، كما ينجم عنها بطانة مقنعة ووضع نرجل المناسب في المكان غير المناسب نتيجة نعدم حرية اختيار نوع العمل.

٤ - أن عدم الالتزام بالقيم والأخلاق يؤدي إلى انتشار فساد
والرشوة والظلم ومختلف أشكال الجريمة.

٥ - أن تفاوت الناس في قدراتهم الفكرية والجسمية وبالتالي
تفاوتهم في الكسب بين غني ومعدم حقيقة فطرية لا يمكن حلها
بالمساواة، لأن في ذلك ظلم كبير، وتثييط الهمم وخسارة للمجتمع،
وهذا ما حدث، حيث فشلت الاشتراكية في تحقيق المساواة والعدالة
الاجتماعية، وكانت النتيجة أن ازداد الفقراء فقرا وازداد الأغنياء
غنى. إن حل هذه المشكلة في الإسلام - كما سيأتي - يكون
بالتكافل الاجتماعي وقيام الدولة بواجبها.

الفرع الثاني: آثار الاشتراكية الظالمة:

لقد قام النظام الاشتراكي الماركسي على القهر والاستبداد،
وإن العذاب الذي عانى منه الشعب الروسي والشعوب الإسلامية التي
خضعت للاستعمار الروسي مثير للدهول، ولعل من أبرز الأمثلة
الظاهرة للعيان في أيامنا هذه ما يتعرض له الشعب الشيشاني المسلم
من حملات إبادة في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين، والتي
يدعي فيها دعاة حقوق الإنسان أنهم قد حفظوا هذه الحقوق، وفي
الحقيقة فإنهم لم يحفظوها وإنما جعلوا إهدارها والاعتداء عليها
شرعيا وقانونيا من خلال قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية.

ونعرض فيما يلي بعض آثار الاشتراكية والتي توضح ظنمها

وفشلها:

١- في عام ١٩١٧م قام لينين بمصادرة كل الملكيات الكبيرة دون تعويض، وخضعت كل الملكيات الزراعية والصناعية والتجارية لإشراف الدولة ومضت أربع سنوات خُرب فيها الاقتصاد وازدادت المجاعة نتيجة هبوط الإنتاج إلى خمس ما كان عليه، وانخفاض العملة إلى واحد في المئة من قيمتها^(٢٢).

٢- في سنة ١٩٣٧م كان ستالين يعدم ألف شخص كل يوم. واستمر ذلك لمدة عامين كاملين إضافة إلى ثمانية ملايين عامل ماتوا في معسكرات العمل وهكذا فقد قتل ستالين عشرين مليوناً من شعبه إضافة إلى ملايين أخرى قتلوا من الشعوب الأخرى^(٢٣).

٣- تقدر التصفيات في القيادات العسكرية في عهد ستالين من ١٩٣٠-١٩٥٣م بما يلي: ١٤ قائد جيش من أصل ١٦ قائداً، ٦٠ قائد فيلق من أصل ٦٧، ١٦٧ قائد فرقة من أصل ١٩٩، ١١ نائباً لوزير الدفاع (٣٥،٠٠٠) من الضباط هم نصف مجموع الضباط، وجاء في بيان سري لخروتشوف عام ١٩٥٦م أن ٨٩ عضواً من أعضاء اللجنة المركزية قد أعدموا رمياً بالرصاص^(٢٤).

٤- تدهور الإنتاج وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وقد اعترف بذلك جورباتشوف بقوله "وفي سياق تحليلنا للوضع المهيمن على البلاد اصطدمننا بالجمود الحاصل في النمو الاقتصادي، فقد انخفضت وتائر النمو في الدحل القومي خلال الخطط الخمسية الثلاث الأخيرة إلى أكثر من مرتين، وأما في بداية الثمانينات فقد هبطت تلك التواتر إلى مستوى جعلنا نلامس - في الواقع - الركود

الاقتصادي^(٢٥)، فعندما يسخر العمال للدولة كالعبيد، فإن هذا التسخير يشيع في نفوسهم القلق والضجر والتبرم بالحياة فتقل كفايتهم الإنتاجية، فينخفض الإنتاج وتنخفض جودته.

٥- في عام ١٩٨٤م نشرت الصحف السوفيتية تقارير عن تفشي التسيب والتبديد في المنشآت السوفيتية والذي يكبدتهم خسائر تجاوزت خمسة مليارات دولار.

٦- تفيد الإحصاءات السوفيتية أن لدى روسيا (٨٠٠٠،٠٠٠) من رجال الاقتصاد يعملون بالتخطيط، ومن الممكن لنظام الأسعار أن يقوم بنفس الوظيفة مع شئ من الرقابة والإشراف، دون الحاجة إلى هذا الجيش من الاقتصاديين^(٢٦).

إن نقائص الاشتراكية وعيوبها وآثارها الظالمة، لا يمكن حصرها بعدد من النقاط، ومهما قيل عن المساوي فلا يمكن تغطيتها حقيقة، ولذلك فإننا نكتفي بما تقدم، ونختتم هذا المبحث باعترافات بعض الشيوعيين أنفسهم:

يقول جورباتشوف "أما مهمتنا الأهم في الوقت الراهن فإن نهض الإنسان روحياً، محترمين عالمه الداخلي، معززين مواقفه الخلفية" فهذا الكلام خروج كامل عن النظرية الشيوعية^(٢٧).

ويقول أوتاشيك - وهو وزير اقتصاد في تشيكوسلوفاكيا طبق الشيوعية في بلاده "إن النظرية الرسمية السوفياتية عن المزايا الرفيعة للاقتصاد الاشتراكي .. ليست بشئ آخر سوى مدح إيدويولوجي للمصالح البيروقراطية المادية للقوة السوفياتية، ... ومن المؤكد أن

النظرية الأساسية للاقتصاد السوفياتي هي نظرية ناقصة، تبسيطية وباطلة في عدد من مصادراتها ومسلماتها" (٢٨).

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي العادل:

إن مما يؤكد تفوق وعدالة وتميز الاقتصاد الإسلامي على غيره من النظم الوضعية، ما يلي:

- ١- إن الاقتصاد الإسلامي مستمد في أسسه وأركانه من شريعة الله - عز وجل - المحفوظة بحفظ كتاب الله وسنة نبيه، يقول الإمام ابن القيم في وصف الشريعة "وهي عدل كلها ورحمة كلها وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت من العدل إلى النجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة، فليست من الشريعة..." (٢٩).
- ٢- إن التجربة التاريخية في تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي في العصور الأولى أثبتت نجاحه وعدالته وقدرته على علاج المشكلات. ولذلك وردت روايات تاريخية تؤكد وصول الناس إلى مرحلة من الغنى والرفاهية بحيث قلّ المحتاجون إلى درجة أصبح البحث عنهم من الأمور الشاقة.
- ٣- أن الدلّ والتخلف الذي أصاب الأمة الإسلامية كان بسبب تخليها عن منهج الله الشامل. وأن تدهور الأوضاع الاقتصادية كان بسبب غياب تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي.
- ٤- لقد جرّب العالم النظم الوضعية الشرقية والغربية، وما زاده ذلك إلا تدهوراً وانحطاطاً في كافة المجالات، وأن الظلم

الذي يعاني منه الكثير من البشر قد فاق كل التصورات والتوقعات.

في ضوء هذه الحقائق يمكن القول أن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي كفيل بتحقيق العدالة وزوال الظلم والفساد، ويمكن إظهار ذلك بوضوح أكبر من خلال استعراض أسس الاقتصاد الإسلامي وضوابطه وسياساته الوقائية والعلاجية، وذلك في الفروع الأربعة التالية:

الفرع الأول:- أسس الاقتصاد الإسلامي:

أولاً:- الاقتصاد الإسلامي جزء من نظام الإسلام الشامل^(٣٠): وينجم عن ذلك مايلي:

- ١- أن المسلم وهو يمارس نشاطه الاقتصادي يشعر أنه في عبادة، يكون له جزاء أخروي على عمله إضافة للجزاء الدنيوي، وهذا يدفعه للعطاء والبذل والإتقان.
- ٢- أن المسلم يشعر وهو يؤدي نشاطه الاقتصادي أن له هدفا ساميا يسعى لتحقيقه ألا وهو الإسهام في إعمار الكون قياما بمهمة الخلافة.
- ٣- أن المسلم وهو يمارس النشاط الاقتصادي يشعر برقابة ذاتية وحراسة داخلية تدفعه إلى مزيد من الإنتاج والعطاء والكفاءة.

ثانيا: - الحرية الاقتصادية مقيدة:

إن حرية المسلم في ممارسة نشاطه الاقتصادي مقيدة بأن يكون هذا النشاط مشروعاً طيباً مباحاً نافعا للمجتمع متفقا مع ظروف وأولويات المجتمع وفوق ذلك فإن للدولة حق الإشراف والمراقبة والتدخل عندما يخالف المشروع هذه الأصول والمقاصد. إن هذا التقييد كفيل بزوال الظلم والاستغلال الذي وُجد في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية.

ثالثا: - الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة:

لقد بالغ النظام الرأسمالي في تقديس الفرد وإطلاق الحرية الكاملة له، ولذلك وجد الظلم والاستغلال، كما بالغ النظام الاشتراكي في تقديس الجماعة وإلغاء حرية الفرد ولذلك وجد القهر والفساد، وكان الاقتصاد الإسلامي وسطاً منذ البداية فلا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، لأن المصلحتين متكاملتان، الأولى تخدم الثانية والثانية تخدم الأولى، فإذا ما حصل التعارض أو التصادم تقدم مصلحة الجماعة.

رابعا: - الملكية المزوجة لوسائل الإنتاج:

يقر الإسلام الملكية الفردية والملكية الجماعية ويجعل لكل منهما مجالها، ولا يسمح الإسلام باستخدام المال في غير طاعة الله، لأن الإنسان مستخلف في هذا المال للعمل فيه بما يرضي الله، فيد الإنسان على ما يملك هي يد استخلاف وليست يد ملك في

الحقيقة، وفي ضوء هذه الحقيقة تتحدّد العلاقة مع المال، ويخرج المسلم حقوق ماله وهو مقتنع ومطمئن وشاكر لله - عزّ وجلّ - على فضله وكرمه، وهذا الشعور يدفعه إلى العدل والابتعاد عن الظلم والاستغلال.

هذه بعض الأسس أو الخصائص التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي والتي تكفل تحقيق العدل والبعد عن النظام والاستغلال. وبالإضافة إلى هذه الأسس يمكن أن نرى بعض الضوابط التي تزيد من العدل وتقلّل من الظلم، وذلك في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: ضوابط الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: الحث على الاعتدال والنهي عن الإسراف والتقتير:

إن في الإسراف والتبذير ظلم كبير، ظلم لنفس الإنسان المبذّر لأنه يؤدي إلى الضرر، وظلم للآخرين من المحتاجين المحرومين، فكما يقال: تخمة إنسان هي السبب في مجاعة آخر. وكذلك في التقتير ظلم، لأن الإنسان المقترّ يظلم نفسه بمنعه حقها، كما يظلم الآخرين بحبسه المال عن أن ينتفع به الناس.

ثانياً: الحث على الإنفاق والنهي عن الاكتناز:

إن آيات الإنفاق لا تكاد تحصى في القرآن الكريم لكثرتها^(٣١)، لأن في الإنفاق تشغيل وإنتاج ونفع للمجتمع المسلم المنضبط بأخلاق وقيم الإسلام، أما الاكتناز فقيه تعطيل للموارد وضرر للمجتمع وظلم للمال بحبسه، وكفر للنعمة بعلم الانتفاع بها،

ولذلك كان الوعيد والتهديد للمكتنزين في القرآن الكريم ﴿وَالَّذِينَ
يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَبَشْرُهُمْ بِعَذَابٍ
أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ
وَوُجُوهُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (٣٢).

ثالثا: الحث على الإعمار والنهي عن الاحتكار:

إن الاحتكار الذي نهى عنه الإسلام هو حبس السلع بما
يؤدي إلى التضيق على الناس وإلحاق الضرر بهم (٣٣)، مهما كانت
هذه السلع، فالإسلام لا يسمح بالضرر ولا يقبره، لأن الضرر ظلم
يجب إزالته، كما أن في الاحتكار تعطيل للموارد من أن ينتفع بها
الناس، وهذا يخالف مهمة الاستخلاف والإعمار التي كلف بها
الإنسان في هذه الأرض، قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ
وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (٣٤).

رابعا: الحث على التكافل والاجتماع والنهي عن التدابر والفرقة:

إن في التكافل وقيام الناس ببعضهم البعض قوة وإيجابية
وعدل وتقدم للمجتمع، وإن في التدابر والتفرق ضعف وسلبية وظلم
وتخلف ولذلك كانت النصوص الشرعية التي تحث على التكافل
والتعاون لا تكاد تحصى وكذلك النصوص التي تنهى عن التدابر
والتفرق.

إن من ظلم الناس لأنفسهم ولبعضهم البعض أن لا يتعاونوا
ولا يتكافلوا ويسمحوا أن يكون بينهم الجائع ولا يطعموه، والعمري

ولا يكسوه، والمريض ولا يسعفوه، والفقير ولا يسئلوا حاجته، والمظلوم ولا ينصروه، فكل منهم يمكن أن يكون يوماً بهذه الحال أو تلك، فالزمان يتقلب والأيام تدور، وإن من الظلم للمجتمع أن يسمح أفرادها بأن يكون هذا المجتمع ضعيفاً متفككاً منقسماً، وهذا ما حذر منه الإسلام وحرص أن لا يكون في المجتمع الإسلامي، عندما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (٣٥).

خامساً: الحث على التخصص وتقسيم العمل:

في ظل قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ (٣٦) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ (٣٧). فقد حث الإسلام على الاستفادة من المواهب والطاقات والقدرات وعدم تعطيلها، وكذلك كان منهج رسول الله وهو يوظف طاقات أصحابه ويستثمرها لنفع المجتمع، لأن في تعطيل الطاقات ظلم للمجتمع قبل ظلم أصحاب الطاقات أنفسهم؛ كما أن في استخدام الرجل غير المناسب ظلم للرجل وظلم للمجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الموارد الاستخدام الأمثل، ولذلك كان رفض الرسول - صلى الله عليه وسلم - تولية أبي ذرٍّ حين طلب الإمارة، بالرغم من فضل أبي ذرٍّ وأمانة أبي ذرٍّ، ولكن هذه الوظيفة تحتاج إلى القوة وأبو ذرٍّ ضعيف، طيب القلب، رقيق، وهذا ما لا يتناسب مع الإمارة والقيادة.

الفرع الثالث: السياسات الوقائية:

نقصد بالسياسات الوقائية الإجراءات العملية التي شرعها الإسلام لكي تمنع وقوع الأزمات وبالتالي تحول دون وقوع الظلم على أحد، وهي تختلف عن الضوابط السابقة في كونها تشريعات عملية بينما كانت الضوابط السابقة، قيم وأخلاق إسلامية ينبغي أن يتحلّى بها السلوك الإسلامي.

ومن أبرز السياسات الوقائية مايلي:

أولاً: الحث على العمل ومحاربة البطالة والتسول:-

حث الإسلام على العمل وجعله واجبا على كل مسلم، كل فيما يطيقه ويقدر عليه لكي يكون المسلم مفيدا نافعا لنفسه ولمجتمعه، ومن أجل أن يقوم بالحقوق الواجبة عليه، كالإنفاق على العيال، ولكي يؤدي الفروض الواجبة عليه كالجج والزكاة، والتي تحتاج إلى توفير المال اللازم لأدائها ولا يتحقق ذلك إلا بالعمل، ومن جهة أخرى فإن الإسلام عالج كافة البواعث^(٣٨) والمعوقات التي قد تعيق الإنسان عن العمل، فرفض الانقطاع عن العمل بحجة العبادة، واعتبر العمل عبادة، كما رفض القعود عن العمل بحجة التوكل على الله أو الزهد في الدنيا، وأوضح المعنى الصحيح للتوكل وللزهد، وذلك بأن يبذل الإنسان جهده آخذا بأسباب الرزق، وأن يكون المال في اليد لافي القلب، بمعنى أن لا تتوقف حياته إذا خسر ولا يخرج عن أطواره فرحا إذا ربح وفاز، وهكذا يتوجه كل إنسان إلى عمله وهو مطمئن، وواثق، فلا يلهث ولا يظلم ولا يببالغ في

حرصه. وزيادة في التأكيد على أهمية العمل، حارب الإسلام البطالة وذلك من خلال تقديره لأتباعه وإمكاناتهم وطاقاتهم ثم استثمار هذه الطاقات بما ينفع الناس، هكذا كان منهج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن خلال خلق الروح الإيجابية المعطاءة البناءة التي لا ترضى بالعود والعطالة، إضافة إلى تقدير قيمة الوقت وأهميته البالغة واعتباره هو الحياة، ولذلك لا بد من اغتنامه قبل أن يحاسب الإنسان عليه، وقبل كل ذلك فإن على الدولة أو ولي الأمر أن ييسر للناس سبل العمل وطرق الحصول على الرزق.

كما حارب الإسلام التسول لأنه لا يليق بكرامة الإنسان، كما أنه طريق العاجزين وقد سد الإسلام حاجة المحتاجين بطرق أخرى فيها حفظ لشعورهم وكرامتهم كما أن فيها عون لهم لكي ينطلقوا من جديد في خدمة مجتمعهم.

ثانياً: التنظيم الدقيق للمعاملات:

شرع الإسلام قواعد عامة للمعاملات تؤدي إلى حفظ الحقوق من الضياع وتجنب الكثير من المشكلات التي تؤدي إلى الظلم والنزاع والخصومة ومن ثم الفرفة والتفكك، ومن هذه القواعد.

١- تحريم أكل المال بالباطل: قال تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٣٩). وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"^(٤٠) وفي ظلم هذه القاعدة ليس لأحد أن يعتدي على مال غيره أو يأخذه منه دون رضی وطيب نفس.

٢- اشتراط شروط خاصة في أركان العقد:

اشترط الإسلام شروطا خاصة في العاقدين^(٤١) كالأهلية وفي محل العقد أو المعقود عليه مثل أن يكون حلالا مقدورا على تسليمه وفي صيغة العقد بأن تكون واضحة لا لبس فيها باللفظ أو الكتابة... إلخ، كل ذلك من أجل أن تسير المعاملات والمبادلات بيسر وسهولة فيزدهر المجتمع، ولا تحدث مشاكل ومنازعات تؤدي إلى خصومة وتفرقة وبالتالي عرقلة للإنتاج وللتقدم.

ومن جهة أخرى فقد جعل الإسلام حرية التعاقد هي الأصل، فيرى ابن تيمية أن الشرع يجيز للناس أن يعقدوا ما شاعوا من العقود، بشرط عدم اشتغال هذه العقود على تحريم حلال أو الالتزام بأمر محرم، وتفيد هذه القاعدة شمولية الإسلام والاقتصاد الإسلامي لكل ما قد يستجد من أشكال للعقود والمشروعات، بشرط عدم اشتغالها على محرم، فليست أشكال العقود والمشروعات التي كانت قائمة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم هي الأشكال الوحيدة الجائزة، وإنما يمكن أن يتعامل المسلمون بكل الأشكال والصيغ والعقود المتطورة في الوقت الحاضر بشرط عدم اشتغالها على محرم.

٣- حرمة الربا والغرر:

حرم الإسلام الربا بنوعيه^(٤٢) ربا الديون وهو الزيادة التي يتقاضاها الدائن نظير الأجل، وربا البيوع وهو الربا المنصوص عليه في السنة، والذي ينتج عن مبادلة الأصناف الربوية الستة المنصوص عليها في الحديث بجنسها مع الزيادة فيكون ربا فضل، وإذا

بودلت بغير جنسها مع تأخير في وقت الاستلام فيكون ربا نساء لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" (٤٣) أما الأصناف الستة وهي الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح، فإن الحديث يشترط أن تكون يدا بيد مثلا بمثل.

إن موضوع الربا موضوع خطير، ولعل من لا يعرف حقيقته وآثاره فإنه لا يستطيع أن يدرك خطورته. إن الإسلام وضع خطورته منذ البداية عندما هدد الله - عز وجل - بحرب آكلي الربا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٤٤) ولم يهدد الله عز وجل أحدا بالحراب غير آكلي الربا.

إن للربا آثارا خطيرة على المجتمع اجتماعيا واقتصاديا فمن الناحية الاجتماعية يؤدي الربا إلى تكون فئة من مصاصي الدماء في المجتمع يعيشون على تعب وعرق ودماء الآخرين، وهذا ما لا يقره الإسلام لأتباعه الذين طلب منهم أن يكونوا نماذج في العطاء والتضحية والبذل، ثم إن هذه الفئة سوف تكون محل سخطٍ وكرهيةٍ وحقدٍ بقية أفراد المجتمع، وهذا أيضا لا يرضاه الإسلام الذي يريد للمجتمع الإسلامي أن يكون كالجسد الواحد. ثم إن اضطرار المحتاج المقترض إلى دفع الزيادة الربوية وهو لا يجد أصل الدين الذي اقترضه سوف يدفعه إلى ارتكاب أي فعل ولو كان غير مشروع، وحتى قد يضطر إلى ارتكاب أية جريمة للسداد ولكي ينجي نفسه من المرابي وبالطبع، فلن يكون هذا الإنسان في حالته

هذه نافعا في عمله وإنتاجه وعطائه، مما يؤدي ذلك إلى وجود مجتمع مصاب بالذهول والاضطراب، مما يستحيل معه أن يتقدم المجتمع.

أما من الناحية الاقتصادية فإن الربا يؤدي إلى زيادة الأسعار عندما يضيف المنتجون الربا الذي يدفعونه إلى التكاليف وبالتالي يرفعوا أسعار السلع التي ينتجونها مما يعني تخفيض الدخل الحقيقية للأفراد وحرمانهم من تلبية بعض الاحتياجات، وهذا يؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي وبالتالي وفي المدى الطويل يحدث الكساد، والذي يؤدي إلى خفض أجور العمال أو تسريحهم وبالتالي تزداد البطالة... إلخ.

إن هذه الآثار وغيرها كثير، جعلت الربا محرماً في الإسلام وفي كافة الأديان السماوية، وإن المجتمعات الغربية لم تستطع التعامل بالربا إلا بعد أن ضعف سلطان الكنيسة، وبعد أن أقصيت عن التدخل في الأمور الحياتية، وتحقق مبدأ فصل الدين عن الحياة. أما الغرر وهو الشك والجهالة والتردد خاصة في العقود، فهو يؤدي إلى ظلم، ومن ثم حقد وكراهية تؤدي إلى نزاع وخصومة وبالتالي فرقة وتفكك، وهذا ما لا يريده الإسلام للمجتمع المسلم، ولعل من أوضح الأمثلة على الغرر بيع السمك في الماء أو الطائر في الهواء، واليناصيب والمراهنات.. إلخ.

الفرع الرابع: السياسات العلاجية:

إن الأسس والضوابط والسياسات الوقائية التي يمتاز بها الاقتصاد الإسلامي، تكفل - إذا ما عمل بها - تحقيق العدل وزوال الظلم، ومع ذلك فقد تحدث ظروف طارئة - كالمجاعات والفيضانات والحروب - تؤدي إلى أزمات ومشاكل وحرص كبير، فما هو العلاج في هذه الحالات وما شابهها؟ وما هو العلاج للأزمات والمشاكل التي يمكن أن تظهر نتيجة عدم تطبيق السياسات الوقائية، وعدم الالتزام بضوابط وأسس الاقتصاد الإسلامي؟

إن العلاج يمكن الوصول إليه فيما يلي:

أولاً: التكافل الاجتماعي:

إن من أكثر ما حرص عليه الإسلام وحث عليه بعد توحيد الله - توحيد الكلمة والصف والقلوب، بما يؤدي إلى وحدة المجتمع وقوته وتماسكه وتضامنه، وإن هذه الميزة التي نراها في كثير من نصوص الشريعة تضمن وجود مجتمع متكافل متعاون، ينتفي فيه الظلم ويسود العدل، ومن أجل استمرار التكافل والعدالة الاجتماعية، وجدت المميزات التالية:

١ - الأخوة الإسلامية:

اعتبر الإسلام المسلمين أخوة، وقدم أخوة الإسلام على أخوة الندم "فالمسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله.."، وهذه الخاصية وحدها تكفل وجود مجتمع قوي متماسك قادر على مواجهة أقسى المشكلات.

٢- كفالة الأقارب:

جعل الإسلام للقريب حقا في مال قريبه إضافة إلى حقه - كسائر المسلمين - في البرِّ والصَّلة وعدم القطيعة، فكما أن له حق في ميراث قريبه، فإن عليه واجب الإنفاق إذا كان قريبه فقيرا وهو غني، وإن هذا الواجب يجبر على القيام به قضاء في رأي كثير من فقهاء الحنابلة والأحناف وغيرهم^(٤٦).

٣- الوقف:

وهو حبس الأصل وتسييل الثمرة في لغة الفقهاء، ويعتبر موردا إسلاميا هاما للفقراء والمحتاجين وعابري السبيل..، وقد ضرب المسلمون على مر العصور أروع الأمثلة في وقف أموالهم على المشروعات الخيرية كالمستشفيات والمدارس ودور العلم والمساكن والبساتين والآبار.. إلخ. وان المتأمل في تاريخ الأمة الإسلامية، لا يكاد يجد جانبا من المجتمع ولا حاجة من حاجاته إلا وقد وقف الخيرون من أبناء المجتمع لها أوقافا كثيرة، تسهم في سدِّ حاجة المجتمع، وتخفف عن الدولة كثيرا من مشروعات المرافق العامة.

٤- القرض الحسن:

تدعيما لأوامر المحبة والألفة في المجتمع المسلم، فقد شرع الإسلام القرض الحسن وجعل له الثواب الجزيل في الدنيا والآخرة، وفوق ذلك أوصى القرآن بالصبر على المعسرين، في قوله تعالى:

﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾^(٤٧)، وبذلك فقد سدَّ الإسلام الباب نهائياً على الربا والمرابين، وقضى على أخلاق الأنانية والجشع والحسد والبغضاء التي تنجم عن الربا، واستبدلها بأخلاق الإيثار والمودة والتراحم التي تترافق مع القرض الحسن.

٥ - الصلقات التطوعية والكفارات والهبات والهدايا وحقوق الجار والضيف.. إلخ:

إن هذه الأبواب وغيرها كثير مما شرعه الإسلام وحثَّ عليه يوجد مجتمعاً قوياً متكافلاً متراحماً يختفي فيه الظلم والجشع ويسود فيه العدل والمحبة، وهذا المجتمع يصعب أن يتخلف أو يعاني من المشكلات المستعصية.

٦ - الزكاة:

إن الزكاة هي الأداة الأولى، والسياسة الأولى من سياسات التكافل الاجتماعي، كما أنها أهم أداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية، تسهم في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي. والزكاة مورد مالي ضخم يكفي وحده لعلاج كثير من المشكلات المعقدة. كالفقر والبطالة والتضخم والكساد وغيرها من المشكلات الاقتصادية المعاصرة.

إن المصارف الثمانية التي تحدث عنها القرآن الكريم، تمثل أهم قطاعات المجتمع، والتي تُمكن الدولة - إذا ما أشبعتها - من تحقيق الأمن والاستقرار الاقتصادي، فالقطاع العسكري والصحي

والتعليمي والاجتماعي كلها يمكن تمويلها من حصيلة الزكاة، إضافة إلى إمكانية استخدام سهم المؤلفة قلوبهم لتمويل نشر الدعوة الإسلامية وتدعيم العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الشعوب الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الزكاة طهر وتركية ونقاء لمن يخرجها، كما أنها رحمة وشفاء لمن يتلقاها، فهي تسد حاجته، وتشفي صدره من الغل والحقد والحسد. كما تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز لأنها تؤدي إلى تآكل الأموال المكتنزة غير المستثمرة، وفي محاربة الربا من خلال سهم الغارمين، والذي ينتشل المدنيين من ذل الدين، ويخلصهم من المرابين.

وأخيرا يمكن القول بأن الزكاة تصرف للمحتاجين الحقيقيين، وليست كالضمان الاجتماعي الذي يصرف لمن يلغ الأقساط الشهرية فقط.

ثانيا: دور الدولة:

إن مسؤولية ولي الأمر هي مسؤولية شرعية قبل كل شيء، استنادا إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.." (٤٨). قال الإمام الحافظ ابن حجر "والراعي هو الحافظ المؤمن الملتزم صلاح ما أوّمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحة" (٤٩).

وإن مسؤوليته هي أن يحقق العدل ويزيل الظلم، يقول الإمام ابن تيمية "إن الله يقيم الدولة الكافرة مع العدل ولا يقيم الدولة المسلمة مع الظلم" (٥٠).

كما أن من أهم الواجبات المنوطة بالدولة أو ولي الأمر توفير الضروريات وعلاج المشكلات الطارئة، وتوفير الأمن والحماية للبلاد والعباد.

ولتحقيق ما تقدم يمكن لولي الأمر أو من ينوبه اتباع السياسات التالية:

- ١ - تقييد أو نزع الملكية عند الضرورة:
يكاد الفقهاء يتفقون على جواز نزع الملكية للمنفعة العامة كتوسعة مسجد أو فتح طريق ونحوه، بشروط دقيقة تمنع الظلم وتضمن المصلحة العامة للجميع (٥١).
- ٢ - مصادرة كل مال حصل عليه صاحبه بطريق حرام، كالغصب والاختلاس والرشوة أو استغلال النفوذ، بشرط أن يثبت ذلك بتحقيق نزيه، ويفصل فيه قضاء عادل، وما يُصادر يوضع في المصالح العامة أو مصالح الفئات الضعيفة (٥٢).
- ٣ - الحجر على السفهاء، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ (٥٤) والسفه هو عدم الصلاح في استخدام المال لفساد في العقل أو الدين فيدخل فيه الاستخدام المحرم للمال.
- ٤ - إخضاع موظفي الدولة الكبار لقانون "من أين لك هذا" اقتداء بفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - مع عامله على الزكاة، وبفعل

عمر - رضي الله عنه - مع عماله وولاته، والذين كان يشاطرهم نصف أموالهم أحياناً^(٥٥).

٥ - أداء الأمانات وضمنان الحقوق:

يرى ابن تيمية أن جباية الأموال وتوجيهها نحو مصارفها أمانة عظيمة كما أن على الدولة ضمان حقوق المتعاملين من حيث الوفاء بالالتزامات والعقود المشروعة؛ وضمنان الحودة ومنع الغش والغرر والاستغلال حيث "فإن العدل فيها - أي المعاملات - هو قوام العالمين"^(٥٦).

٦ - الإنفاق الواجب في الصالح العام:

حرصاً على سلامة المجتمع وتكافئه وتضامنه. فقد جعل الإسلام في المال حقوقاً سوى الزكاة، كأنفقة على العيال وكفالة الأقارب وغيرها. ولعل من هذه الحقوق ما يسمى بالإنفاق الواجب في الصالح العام، والذي يلجأ إليه في الظروف الاستثنائية كالتحط أو الحرب أو حتى خلو خزينة الدولة من المال، مما يفوت عليها القيام بواجباتها تجاه الرعية؛ ويعتبر فعل عمر - رضي الله عنه - عام المجاعة، مستنداً قوياً لهذا الواجب، حيث منع نفسه وأهل بيته من كثير من المباحات، وكان منهجه أن يأكل الناس نصف شعبة، وكان يقول: "لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم؛ فيتاسموهم أنصاف بطونهم لفعلت، فإنهم لن يهنكوا على أنصاف بطونهم"^(٥٧).

وبناء على ذلك رأى الكثير من الفقهاء أن على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إذا لم تكف إيرادات بيت المال.

إن هذه السياسات والأدوات المتقدمة ليست على سبيل الحصر، ومع ذلك فإنها تعتبر ضمانا أكيدا لنجاح وتفوق المجتمع الإسلامي، كما تعتبر سياجا واقيا من الظلم وكل الأسباب المؤدية إليه.

إن هذه السياسات ليست من ضرب الخيال، كما أنها ليست مثالية، وإنما هي سياسات واقعية يمكن تطبيقها في كل زمان ومكان، كما طبقت في العصور الإسلامية الأولى، جاء في كتاب الأموال لأبي عبيد مايلي^(٥٨): كتب عمر بن عبدالعزيز إلى عبد الحميد بن عبدالرحمن أن أخرج للناس أعطياتهم، فكتب إليه عبدالحميد: أني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقي في بيت المال مال، فكتب إليه أن انظر كل من أذان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه، فكتب إليه أني قد قضيت عنهم، وبقي في مال المسلمين مال: فكتب إليه: أن انظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه، فكتب إليه: أني قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت مال المسلمين مال، فكتب إليه.. أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى به على أرضه، فإننا لا نريدهم لعام ولا لعامين.

إن هذا الواقع يمكن أن يتكرر إذا وجدت الإرادة المخلصة والعزيمة الصادقة على تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن ذلك يكون لخير المسلمين وخير البشرية جمعاء.

الخلاصة:

إن الرأسمالية التي تفصل الدين عن الحياة، وتفصل القيم والأخلاق عن العمل والإنتاج، أدت إلى خروج الإنسان عن إنسانيته، وإطلاقه العنان لشهوته وجشعه، فارتكب أفظع الجرائم في حق البشرية، عندما احتكر الطعام وأحرق الطعام وترك الناس يموتون جوعاً، وعندما تاجر بالأغذية الفاسدة فسمم الأطفال، وعندما لوث الأنهار والبحار، وعندما أنتج السلع الضارة وتاجر بالحشيش والأفيون والأفلام الخليعة، واستنزف الموارد، وأحرق الغابات... إلخ. إن هذه الآثار كانت نتيجة الحرية المطلقة والملكية الفردية، والمنافسة، وعدم تدخل الدولة، وغيرها من الأسس المستمدة من فكر بشري مضطرب، معاد للدين والأخلاق.

وكذلك كانت الاشتراكية التي تنكر الدين وتعتبره أفيون الشعوب، ووسيلة الطبقات القوية للتحكم بالطبقات الفقيرة، ولا تعترف بالقيم والأخلاق، كان الشقاء والبؤس الناجم عنها أكبر، وكان الفساد والضياع والقلق والاضطراب أعم وأشمل، أما الآثار الكبيرة، فتمثلت في القهر والاستبداد وقتل الملايين وتشريد الملايين والتعذيب الوحشي، وتجريد الناس من أبسط حقوقهم، وقتل الطموح وروح الإبداع والابتكار... إلخ.

وقبل ظهور الرأسمالية والاشتراكية والنظم المترامية بينهما، وجد النظام الإسلامي قبل أربعة عشر قرناً نوراً وهداية للبشرية، فأضاء ظلمات الجهل والتخلف والضلال، وهدى صروح الظلم بنور الحق والعدل. وقد حقق تطبيق هذا النظام في القرون الأولى الكفاية والرفاهية للناس كما حقق العدل، واقتلع الظلم من جذوره، ومن الممكن لهذا النظام أن يحقق العدل للبشرية مرة أخرى، ويسهم في علاج كافة المشكلات إذا ما أعطي فرصة التطبيق، وإذا ما التزمت الشعوب بضوابطه وأخلاقياته وذلك على النحو التالي:

١- أن الأسس الفكرية للاقتصاد الإسلامي تؤدي إلى العدالة وإزالة الظلم فعندما يستشعر المسلم وهو يمارس نشاطه الاقتصادي أنه في عبادة فلن يظلم ولن يرتكب حراماً، ولن يضر أحداً، وسيكون أكبر همه تحقيق الخير والنفع لنفسه وللمجتمع بما يرضي الله - عز وجل -.

٢- أن التزام السلوك الإسلامي بضوابط الاقتصاد الإسلامي، يؤدي إلى العدل من خلال الوسطية والاعتدال، بين الإسراف والتقتير، بين الإنفاق والاكتناز، وكذلك بين الإعمار والاحتكار، وبين التكافل والتدابير... إلخ.

٣- أن السياسات الوقائية في الاقتصاد الإسلامي تؤدي إلى إزالة أسباب الخلل والفساد وما تؤدي إليه من مشكلات، فتحريم الربا، والغرر والغش، والنهي عن البطالة والتسول، يغلّق الأبواب أمام

أصحاب النفوس المريضة، ويحث الجميع على الالتزام بالقيم والأخلاق والنظام.

٤- أن السياسات العلاجية لا تبقى مجالاً لاستمرار الظلم أو استفحال المشاكل، فالزكاة تعالج معظم المشكلات بشكل يومي، لأن حَوْلَانَ الحَوْل لكل فرد مختلف عن الآخر، والدولة بيدها أن تحلّ كافة المشكلات التي لم تحلّ من خلال السياسات والأدوات الأخرى، بأساليب عديدة تقدم تفصيلها.

وفي الختام لا بد من تقرير حقيقة هامة مكتملة لعقيدة المسلم وهي أن المستقبل لهذا الدين، بكافة أنظمتها، ومنها النظام الاقتصادي الإسلامي والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة كثيرة، ومع ذلك فلا بد من إثبات هذه الحقيقة بالأدلة العلمية رغم الإيمان المطلق بها، ولا بد من إظهار كفاءة الاقتصاد الإسلامي وأهليته لقيادة الحياة الاقتصادية المعقّدة في الوقت الحاضر، وهذا ما حاولت الوصول إليه في هذه الدراسة، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي وأستغفر الله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

هوامش

- ١- انظر: أوتاشيك: نحو طريق ثالث في الاقتصاد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ويرى مؤلف الكتاب وهو أستاذ الاقتصاد وكان وزير اقتصاد في تشيكوسلوفاكيا، وبعد أن حاول تطبيق الشيوعية يرى أن الشيوعية مثلها كمثل الرأسمالية لم تؤمن ولا يمكنها أن تؤمن السعادة للناس، ص ٥.
- ٢- لبيب شقير: تاريخ الفكر الاقتصادي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٩٧، ١٤٥-١٥٠، حمد الجنيدل: نظرية التملك في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٢٥.
- ٣- علي لطفي: التطور الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢م ص ١٣.
- ٤- حمود الرحيلي: الرأسمالية وموقف الإسلام منها، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٥هـ، ص ١٥-١٧.
- ٥- أبو الأعلى المودودي: أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، الدار السعودية للنشر، جدة، ١٩٨٨م، ص ٤٩-٥٠.
- ٦- نفس المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤، يوسف كمال: الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء، المنصورة، ١٩٨٦م، ص ٣٦.
- ٧- جورج هالم: النظم الاقتصادية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٧م، ترجمة أحمد رضوان، ص ٢٦.
- ٨- يوسف كمال: المرجع السابق، ص ٣٥.
- ٩- نفس المصدر، ص ٣٩، دسلر: السياسة الاقتصادية الخارجية والعالم، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٤م، ترجمة طه عمر، مراجعة نور الدين الزراري، ص ٨٣.
- ١٠- المودودي: المرجع السابق، ص ٥٩.
- ١١- محسن الموسوي: القرن الواحد والعشرون والبحث عن الهوية، دار الهادي، بيروت، ١٩٩١م، ص ١٠٤-١٠٥.
- ١٢- نفس المصدر السابق، ص ١٠٨.

- ١٣- نفس المصدر السابق، ص ١٣١.
- ١٤- هيلبرونر، ثارو: الاقتصاد المبسط، دار غريب، القاهرة، ١٩٨٦م، ترجمة صفوت عبدالحميم، ص ٢٤٦.
- ١٥- جورج جيلدر: الأغياء والفقراء، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٢م، ترجمة جمال الدين أحمد، مراجعة نور الدين الزراري، ص ٣٧٠.
- ١٦- حاولت الشعوب السوفياتية التخلص من الذكريات السوداء والقهر والاستبداد الذي خضعت له تحت الحكم الشيوعي، وذلك بإزالة التماثيل التي تمثل قادة الشيوعية، وقد كان مشهداً مثيراً نقلته جميع وسائل الإعلام، عندما ربط تماثيل لينين بالحبال وتم إسقاطه بواسطة الرافعات وأزيح نهائياً من الساحة الحمراء، بعد أن مكث في مكانه طيلة فترة الحكم الشيوعي.
- ١٧- لبيب شقير: المرجع السابق، ص ١٩٥-٢٠٤.
- ١٨- محمد باقر الصدر: اقتصادنا، المحجم العلمي للشهيد الصدر، ط ٢، ص ٢٢٧.
- ١٩- المودودي: المرجع السابق، ص ٦٨.
- ٢٠- الصدر: المرجع السابق، ص ٢٣٧.
- ٢١- نفس المصدر، ص ٢٤٨.
- ٢٢- يوسف كمال: المرجع السابق، ص ٩٤.
- ٢٣- نفس المصدر السابق، ص ١١٢.
- ٢٤- فتحي يكن ومنى حداد: البيروسترويكا من منظور إسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١م، ص ٧٤-٧٥.
- ٢٥- نفس المصدر السابق، ص ٣١.
- ٢٦- يوسف كمال: المرجع السابق، ص ١٠٩-١١٠.
- ٢٧- فتحي يكن، منى حداد: المرجع السابق، ص ٣٢.
- ٢٨- أوتاشيك: المرجع السابق، ص ١٣٥.
- ٢٩- ابن القيم: إعلام الموقعين عن رب العالمين، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ١/٣.
- ٣٠- أحمد العسال، فتحي عبدالكريم: النظام الاقتصادي الإسلامي، دار غريب، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٨-٢٨.

- ٣١- إبراهيم فواد: الإنفاق العام في الإسلام، دار الاتحاد العربي، القاهرة، د. ت.، ص ٥٣-٦٠.
- ٣٢- سورة التوبة، الآيتان: ٣٤، ٣٥.
- ٣٣- رفيق المصري: أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ١٩٨٩م، ص ١٣٩.
- ٣٤- سورة هود، آية: ٦١.
- ٣٥- رواه الإمام البخاري في كتاب الأدب باب رحمة الناس والبهائم، انظر: أحمد بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ٤٣٨/١٠.
- ٣٦- سورة الطلاق، آية: ٧.
- ٣٧- سورة القصص، آية: ٢٦.
- ٣٨- يوسف القرضاوي: مشكلة الفقر وكيف عالجهما الإسلام، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٨٠م، ط ٤، ص ٣٦-٤٧.
- ٣٩- سورة البقرة، آية: ١٨٨.
- ٤٠- أخرجه البخاري في كتاب الحج باب الخطبة أيام منى، وبلغظ "فإن دماءكم وأموالكم..."، فتح الباري، المرجع السابق، ٥٧٤/٣.
- ٤١- عبدالكريم زيدان: المدخل للدراسة الشرعية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م، ط ١١، ص ٢٤٢.
- ٤٢- ابن قدامة: المفني والشرح الكبير، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٧٢م، ١٢٢/٤-١٢٦.
- ٤٣- رواه مسلم في كتاب المساقاة باب الربا، انظر: مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار إحياء التراث، القاهرة، ١٩٥٥م، ١٢١١/٣.
- ٤٤- سورة البقرة، آية: ٢٧٩.
- ٤٥- الحنيدل، المرجع السابق، ص ٥٥.
- ٤٦- يوسف القرضاوي: المرجع السابق، ص ٥٠، ١٢٢.
- ٤٧- سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

- ٤٨- أخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فتح الباري، المرجع السابق، ١١١/١٣.
- ٤٩- نفس المصدر، ١١٢/١٣.
- ٥٠- ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، دار الكاتب العربي، د. ت، ص ٨١.
- ٥١- بكر أبو زيد: المثامنة في العقار للمصلحة العامة، مجمع الفقه، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الرابعة، ١٩٨٨م، ص ٩١٠.
- ٥٢- القرضاوي: الحل الإسلامي، فريضة وضرورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م، الطبعة الثامنة، ص ٧١.
- ٥٣- النساء، آية: ٥.
- ٥٤- ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، المرجع السابق، ص ٢١.
- ٥٥- القرضاوي: المرجع السابق، ص ٧١.
- ٥٦- ابن تيمية: مجموع الفتاوى، مكتبة المعارف، المغرب، ١٩٨١م، ٥١٠/٢٠.
- ٥٧- ابن سعد: الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧م، ٣/٣١٦.
- ٥٨- أبو عبيد: الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٣١١.